Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ECW/2017/Brief.1
8 November 2017
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

"المكتسبات التشريعية والسياسية للمرأة: قراءة في التجربة المغربية والخيارات أمام المسار اللبناني"

مداخلة السيدة نزهة الشقروني وزيرة سابقة مكلفة بقضايا المرأة والطفولة والأسرة والمعاقين في المغرب:
"المرأة المغربية في ظل الانتقال الديمقراطي: تجربة ومسار"

الأمم المتحدة
بيروت، 2017

17-00665

حضرة الباحثات اللبنانيات،

حضرة السيدات والسادة المنظمين والمشاركين في هذا المؤتمر،

حضرة ممثلي معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، ومركز المرأة التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)،

أيها الحضور الكريم،

صباح الخير،

يسعدني أن أشارك معكم اليوم في هذا الملتقى المميز، وأشكركم على دعوتي إلى هذا الحفل الذي يتيح لنا منبراً لتشارك تجارب بلداننا. وقد كان لي شرف المساهمة في بلادي في وضع المخططات وتنفيذ المشاريع والوقوف على مواطن القوة والضعف في الإجراءات الوطنية.

كما يسعدني أن أتواجد في بيروت لمناقشة أوضاع المرأة والقضايا التي تهمّها، ولاستشراف تصورات مستقبلية حول ما تخوضه الأمم والمجتمعات الإنسانية من نضال لترسيخ مكتسبات المرأة وحقها بالحرية والمساواة والعيش الكريم بعيداً عن القهر والتشييء والصورة النمطية والعنف والتهميش.

سوف أعرض لكم اليوم تجربة النساء في المغرب في إطار الانتقال الديمقراطي الذي شهدته بلادي في عهد حكومة التناوب التوافقي التي قادها حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية برئاسة الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي. وقد تشكلت هذه الحكومة إثر مصالحة تاريخية أشرف على إنجازها جلالة الملك الراحل الحسن الثاني في عام 1998.

وسأحاول من هذا المنبر إبراز المسار الشخصي الذي سلكته في ظل التطور المجتمعي الهام الذي شهدته المغرب في نهاية القرن العشرين. وليست تجربتي المتواضعة سوى جزء من نضال النساء الاتحاديات والمغربيات في سبيل تحسين أوضاعهن والارتقاء بها إلى ما يتوافق مع الحقوق الكونية للمرأة أينما وُجدَت.

لقد كان للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية دور رئيسي في إطلاق الانتقال الديمقراطي الذي أحرز نجاحاً باهراً رغم ما شابَه من إخفاقات لا بد من تداركها والقضاء على مسبباتها.

واسمحوا لي أن أحدد إطاراً زمنياً لهذا المسار الشخصي المتواضع الذي يمكن أن أوجزه في أبرز المهام التي توليتها: كنتُ وزيرة مكلفة بقضايا المعاقين في حكومة التناوب التوافقي (1998-1999)، ثم وزيرة مكلفة بقضايا المرأة والطفولة والأسرة والمعاقين (1999-2002)، ووزيرة منتدبة مكلفة بشؤون المغاربة المقيمين في الخارج (2002-2007). وفي مرحلة لاحقة، توليت منصب سفيرة لجلالة الملك في كندا (2009- 2016).

وإلى جانب المهام الحكومية لتي توليتها ما يناهز عقداً من الزمن، انتُخبتُ نائبة في الغرفة الأولى لمجلس النواب المغربي.

كما توليتُ منصب نائبة رئيسة الأممية الاشتراكية للنساء (1992- 2002)، ونائبة رئيس الأممية الاشتراكية (2008-2015).

وفي التجربة الحزبية، توليتُ بعض المناصب على المستويين الإقليمي والوطني في القطاع النسائي للاتحاد الاشتراكي وفي مكتبه السياسي. وقد كان للنساء في الحزب دور فعال في تعزيز الوعي الحزبي والمجتمعي بأهمية التعاطي جدياً مع قضايا المرأة.

وفي الأممية الاشتراكية للنساء، كان لي شرف تمثيل النساء الاتحاديات في العلاقات الدولية. وكانت إحدى أهم المحطات في مسيرتي الحزبية عندما توجّهتُ في عام 1995 إلى مدينة "كيب تاون" في جنوب أفريقيا بعد فترة وجيزة من تولي الرئيس نيلسون مانديلا الحكم إثر القضاء على نظام الفصل العنصري (الأبارتايد). وساهمتُ، إلى جانب السيدة "ويني مانديلا"، في تقديم ورقة حول التربية بوصفها مفتاحاً للتنمية لدى المرأة العربية والأفريقية. واقترحتُ في ذلك اللقاء رفع القرار الخاص باعتماد حصة نسائية بنسبة 30 في المائة في الانتخابات إلى مجلس الأممية الاشتراكية للمصادقة عليه. وأصبح هذا المبدأ ملزماً لجميع الأعضاء في الأممية، وشددتُ على أهمية التخطيط لهذه الخطوة واستيعاب مفاهيمها وفلسفتها العالمية انطلاقاً من الارتباط الوثيق بين السياق الوطني والمناخ الدولي. وقد ساعد هذا الاقتراح لاحقاً على إقرار الحصة النسائية من لدن الاتحاد الاشتراكي.

حضرة السيدات والسادة،

لا يمكن حصر مسيرتي النضالية بموضوع الدفاع عن قضايا المرأة فحسب، رغم أهميته، إذ لدي قناعة راسخة بأن هذا الموضوع لا يعالَج بمعزل عن العمل السياسي. فكان لا بد من مواصلة جهود المناصرة في التظاهرات والمؤتمرات التي نظمتها الأممية الاشتراكية في سبيل التصدي لأعداء وحدتنا الوطنية الذين كانوا يترقبون كل فرصة متاحة للنيل بنا وبمصالحنا الوطنية. وقد توسّع نطاق عملي في السياسة وساهمتُ في جهود الوساطة لحل الأزمات في العالم العربي، ومن بينها الأزمة التي شهدها لبنان في عام 2006، وكُلّفتُ مع عضوين آخرين من مجلس الأممية الاشتراكية بإعداد مشروع لإصلاح منظومة الأممية.

وعلى المستوى الدولي، لم يكن النضال ترفاً فكرياً بل كان شديد الارتباط بالعمل الداخلي. ففي المؤتمر الوطني السادس للاتحاد الاشتراكي في عام 2001، أُقر مبدأ الحصة النسائية بنسبة 20 في المائة ضمن الهياكل والآليات الحزبية، وهي الحصة التي التزم بتنفيذها الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في لقاء "كيب تاون".

وانطلقت حكومة التناوب التوافقي في العهد الجديد لجلالة الملك محمد السادس الذي أعلن منذ اعتلائه العرش عن إرادة حازمة في إقرار المساواة بين الجنسين ورفع الحيف عن النساء المغربيات.

وبالحديث عن التجربة المغربية في الدفاع عن قضايا المرأة عموماً، وانطلاقاً من مساري الشخصي المتواضع، لا يسعني سوى التركيز على محورين أساسيين: يتعلق الأول بالإنجازات التي حققتها المغرب في الدفاع عن قضايا المرأة وحقوقها، ويُعنى الثاني بالصعوبات والتحديات التي اعترت هذه التجربة النموذجية.

اسمحوا لي أن أستعرض باقتضاب أبرز الإنجازات التي تحققت في الفترة التي تولّيتُ فيها مهاماً رسمية: فقد أبدت النخبة السياسية ومنظمات المجتمع المدني والقوى الفاعلة في البلاد إرادة صادقة للمساهمة في المدونة الجديدة للأسرة التي ساهمتُ شخصياً في وضع أسسها. وانطلاقاً من موقعي الحكومي، أشرفتُ على إقرار الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء، وعلى تسهيل وصول المرأة إلى مراكز القرار الاقتصادي والسياسي على المستويين المحلي والمركزي.

حضرة السيدات والسادة،

لا يفوتني أن أنوّه بما بُذل من جهود حثيثة لإعداد اللائحة الوطنية في الانتخابات التشريعية، التي أُقرَّت في عام 2002 ضمن الورش الإصلاحية الكبرى للعمل الحكومي. وكانت النتيجة آنذاك تخصيص نسبة 10 في المائة من مجموع المقاعد البرلمانية للنساء، فارتفعت نسبة المقاعد النسائية من 0.6 في المائة إلى 11 في المائة، ما يعادل 35 مقعداً. وهكذا خطت المغرب خطوة نوعية في مجال تعزيز المشاركة السياسية للمرأة المغربية على

أعلى مستويات القرار السياسي والتشريعي. كما أنني بادرتُ شخصياً، تحت إشراف الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي بصفته وزيراً أول وكاتباً أول للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، إلى إقرار ميثاق شرف وقّع عليه جميع الأمناء العامين للأحزاب السياسية الوطنية من المعارضة أو من الغالبية الحكومية، قبل عام من الاستحقاق الانتخابي التشريعي.

وعملتُ على حشد دعم الأحزاب السياسية لمشروع الحصة النسائية. وبعيداً عن الضوضاء الإعلامية، آثرتُ الاتصال بالشخصيات المؤثرة في الحكومة آنذاك لكسب تأييدها للمشروع أثناء انعقاد المجالس الحكومية ولتذليل العقبات التي قد تحول دون تطبيق الحصة النسائية.

وأعيد التأكيد على إنجاز آخر تحقق في الفترة التي توليتُ فيها مهاماً حكومية في عام 2001، وهو إقرار الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء، بدعم من البنك الدولي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبمشاركة خبراء مغاربة وهيئات من المجتمع الأهلي والمدني. وكان من أبرز شركائنا رجال الشرطة والأمن الذين تلقّوا دورات تدريبية متخصصة في المجال.

ولا يمكن ذكر الإنجازات من دون التطرق إلى جندرة المالية وإدراج البيانات اللازمة في التخطيط المالي لضمان المساواة بين المرأة والرجل. وصدرت آنذاك مذكرة توضّح للوزارات الخطوات التي ينبغي اتخاذها تدريجياً لتحقيق هذا الهدف. ومنذ ذلك الحين، لا تزال جندرة المالية قيد التنفيذ.

وكان لا بد من نشر الوعي بأن قضايا المرأة لا تقتصر على وزارة واحد، بل هي قضية أفقية تهمّ جميع الوزارات، وعلى رأسها التربية والتعليم والصحة والإعلام. وبعد إقرار تعميم مراعاة قضايا الجنسين في السياسات العامة، تشكّلت لجنة مشتركة بين الوزارات برئاسة الوزير الأول بهدف الإشراف على العمل التنسيقي في هذا المجال.

ومن بين القوانين الأساسية التي أُقرَت في تلك الفترة بفضل الإرادة الملكية السامية، قانون الجنسية الذي يتيح للأم المتزوجة من أجنبي منح الجنسية لأبنائها. وجرى التصديق على هذا القانون لاحقاً ليُضاف إلى الإنجازات الهامة التي حققتها المغرب، وأبرزها المدونة الجديدة للأسرة.

وكان تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة أولويةً في القطاع الحكومي الذي كنت أُشرف عليه. وكانت المرأة آنذاك تعيل 20 في المائة من الأسر، فكان من الضروري تشجيع ريادة الأعمال النسائية وتسليط الضوء على جهود المرأة ومساهماتها وتسهيل مشاريعها وأنشطتها الاقتصادية. وكان لا بد من تهيئة ظروف المنافسة السليمة والشريفة في سوق العمل، وتمكين المرأة المغربية من المشاركة في جميع الأنشطة الاقتصادية في مجتمع متأثر بالعولمة وبالتحولات المتسارعة، بما في ذلك المقاولة الرقمية، وتشجيع القطاعات غير الملوثة للبيئة.

وتجدر الإشارة إلى القانون الجريء الذي أُقرّ لحماية الأطفال المهملين وصون كرامتهم وحقوقهم من دون المساس بمبادئ الدين الإسلامي الحنيف ومن دون السقوط في إقرار التبني، وهذا ما عزز حقوق الطفولة المغربية ومكتسباتها، ولا سيما لدى الأطفال مجهولي الأبوين.

ومع أن التجربة المغربية في مجال تعزيز حقوق المرأة ومكتسباتها تزخر بالإيجابيات، لم تخلُ من صعوبات وتحديات مجتمعية وسياسية كادت تعصف بما تحقق من إنجازات.

وقد ترافق ضعف الإعلام المواكب لقضايا المرأة ومحدودية الميزانيات المخصصة لتمكين المرأة وضمان استقلاليتها مع إغفال الأدوار الهامة للمرأة في ظل انتشار الصورة النمطية الراسخة في المجتمع وتغلغل المد الإسلامي الذي تتنافى عقيدته مع مشروعية قضايا النساء.

وكانت الصعوبات والتحديات ماثلة في السياق الوطني والدولي على حد سواء نظراً لارتباط القضايا المحلية للمرأة بحقوقها الكونية. فقد واجه المجتمع المغربي المعروف تاريخياً بتعددية مكوناته مداً محافظاً حاول إيقاف كل إرادة حقيقية في الإصلاح. ولعل أهم لحظة في هذا المسلسل موجة الاعتراض التي أثارتها المدونة الجديدة للأسرة في المغرب، حيث أقدمت تيارات سياسية متذرّعة بالدين الإسلامي على تنظيم مسيرات لمناهضة هذا المشروع المتقدم وصدّ أي توجه نحو توسيع مجال الحريات والحقوق للمرأة المغربية.

وهنا لا بد من التأكيد أن جلالة الملك محمد السادس هو الذي حسم نهائياً هذه الإشكالية إذ أشرف على تأسيس اللجنة الملكية الاستشارية المتعددة التخصصات والمكلفة بوضع مدونة جديدة للأسرة، صادق عليها لاحقاً البرلمان المغربي وبدأ تنفيذها في عام 2004.

حضرة السيدات والسادة،

لا يسعني إلا أن أعترف بأنني كنت المرأة الوحيدة في الحكومة آنذاك ولم يكن المناخ السائد مؤاتياً لوضع قضايا المرأة على سلّم الأولويات، حتى أن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية لم يستنفذ قواه لحماية حقوق المرأة ومكتسباتها.

ولا تزال أمام المغرب تحديات عاتية لإحراز شوط آخر من التقدم في الإصلاح بهدف تحقيق الرفاه الاجتماعي الشامل والعادل لجميع مكونات المجتمع. ويبقى الاستثمار في العنصر البشري كفيلاً بتنشيط الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة وضمان الاستقرار.

وفي سياق هذا التطور المجتمعي، تُوّجَت الإنجازات في مجال الحفاظ على مكتسبات النساء بالدستور الجديد لعام 2011 الذي أقر عدداً من الآليات الجوهرية، أبرزها آلية لتحقيق المناصفة وآلية لضمان سيادة الاتفاقيات الدولية على القوانين الوطنية. ولا تزال الحركة النسائية المغربية تتطلع إلى تفعيل هذه المقتضيات الدستورية وترجمتها عملياً.

ختاماً، لا بد من الإشارة إلى أن الديمقراطية لا تتعزز إلا بالحفاظ على صناديق الاقتراع وصون حقوق الأفراد والمساواة بين الجنسين، ولا مجال لإرساء أي تحول مجتمعي باعتماد نهج الفردانية أو التراجع.

وهذا ما يجعلني أؤكد أن حصيلة التجربة المغربية لم ترقَ بعد إلى الأحلام والطموحات. ومن الآن فصاعداً، لا بد من مقاربة تشاركية جريئة قائمة على الإصغاء والتشاور والإنصاف والاحترام للنصف الآخر في المجتمع المغربي.

ولا يتحقق هذا الهدف الاستراتيجي باحتكار السلطة وإملاء الحلول الفوقية بل بإشراك الجميع وحشد وسائل العمل المتاحة لتمكين المرأة المغربية والنهوض بأوضاعها.

أرجو أن تسهم هذه التجربة المغربية الفريدة في دعم المسار المميّز للمرأة في المنطقة العربية، ولا سيما في لبنان، نحو إرساء أسس الحرية والمساواة وتكافؤ الفرص.

واسمحوا لي أن أتوجه مجدداً بالشكر إلى كافة المنظمين لهذه الفعالية المميّزة وأن أنوّه بحفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، متمنيةً للجميع كامل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم.